جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

أثر السياق في البنية النحوية ومدى إدراك النحاة المتقدمين لهذا الأثر ظاهرة الحذف نموذجا

الدكتور
سميح أحمد محمد مقدادي
جامعة الملك فيصل_ السعودية

العدد الخامس عشر
للعام ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م

الجزء الرابع

ملخص

اعتاد الباحثون المحدثون، أن يركزوا على أثـــر الدلالـــة فـــي التركيب اللغوي، ولكنهم في فترة لاحقة تنبهوا إلى جوانـــب أخـــرى مؤثرة في هذا التركيب، منها السياق، أي العناصر الخـــارج لغويـــة، المؤثرة في الجملة أو النص اللغوي.

وهنا يطرح الذهن الأسئلة الآتية:

ما العناصر الخارجة لغوية التي يمكن أن تؤثر في بنية النص ؟ وما أثرها على المتلقي إفهاما وتأثيرا؟ وهل أشـــار النحـــاة العـــرب القدماء إلى هذا الأثر؟

The context impact in syntactic structure and the taking into account of preceding grammarians of this impact "model Ellipse phenomenon as a"

Abstract

Most researchers concentrated on the semantic dimension of language. But in times coming after they began to feel the importance of context dimension which means the extra linguistic elements the matter which implies that the following questions should have answers:

1. what are the extra linguistic matters which affect on the Arabic sentence?

2. what is the range of the ability of these elements in making others understand what is being said?

3. Did the Arab grammarians give notes on these matters we here would like to say that this research represents a serious try of answering on the above mentioned questions.

تمهيد

درج الباحثون في علم اللغة الحديث على وصف العبارة من حيث التركيب والدلالة دون كبير عناية بالمقام الذي قيلت فيه، وفي مرحلة لاحقة تنبه فريق منهم إلى هذا البعد فأخذوا يربطون العبارة أو النص بالمقام الاجتماعي، وسائر العناصر ذات العلاقة به، وبذلك أحكموا الحديث حول علاقة اللغة بالاستعمال، وأوضحوا أن الربط بالاستخدام يتم من أجل تحقيق غاية معينة.

تعتبر فكرة المقام هذه الأيام المحور الذي يدور حوله علم الدلالة الوصفية وهو الأساس الذي يقوم عليه الجانب الاجتماعي من وجوه المعنى، كما تتمثل فيها العلاقات والأحداث والظروف الاجتماعية التي تكتنف المقال(١).

ومعلوم أن البحث في علم اللغة الحديث، فيما يرى كثير من الباحثين، يستند في تحليل العبارات إلى ظواهر لغوية خالصة وهو ما لا ينسجم وعلم اللغة الاجتماعي الذي يسعى إلى أن يتجاوز في تحليله الآفاق التي بلغها علم اللغة الحديث في تحليل العبارة؛ فعلم اللغة الاجتماعي يأخذ على اللسانيات الحديثة إغفالها للسياق، ويتطلع إلى جانب ذلك إلى أن يستشرف بعداً إضافياً يتجسد في بيان كيفية تفاعل اللغة مع محيطها المتمثل في طبقة المتكلم ومركزه وطبيعة الموقف(٢)، الأمر الذي يؤدي إلى إبراز الدور الاجتماعي الذي يقوم به المتكلم وسائر المشتركين في الموقف الكلامي، وذلك ما يتناغم

---

(١) إدريس، مقبول، البعد التداولي عند سيبويه، مجلة عالم الفكر، ٢٠٠٤ ،مجلد:٣٣ ، عدد١، ص٢٥٧ .

(٢) الموسى، نهاد، الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في كتاب الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، الجامعة التونسية، ١٩٨٥، ص ١٤٦.

وأبرز ملامح النظر البلاغي الذي يتجلى في مطابقة الكلام لمقتضى الحال الذي نادى به البلاغيون العرب القدامى، حيث استشعروا أن لكل مقام مقالاً، ورصدوا ما يكون من تأثير السياق، وخصوصاً حال المتكلم والمخاطب وسائر ما يأتلف منه المقام، في تشكيل الكلام وتأليفه على هيئات في القول تتنوع وفقا لتنوع المقامات(١).

إن علماء اللسان يعدون الظواهر غير اللفظية التي يتألف منها السياق ظواهر هامشية أو ظواهر يستعصي بحثها في الوقت الحالي نظراً لطابعها المتغير والمعقد وغير المتجانس.

لكن الباحثين يشيرون هنا إلى أن من أوائل اللسانيين الذين أكدوا دور هذه العناصر غير اللفظية شارل بالي في كتابه "علم اللغة العام وعلم اللغة الفرنسي" ١٩٣٢م، ذلك الكتاب الذي قدم فيه تحليلاً وافياً ودقيقاً عن الطبيعة الدلالية والتركيبية وعن دور هذه العناصر ووظيفتها في كل نشاط لغوي(٢).

ومن هؤلاء (بايك) أحد علماء الوصفية الأمريكية وصاحب النظرية الموسومة بالخانية (Tagmemics)، إلا أن بايك كان أعمقَ فكراً وتنظيراً من بالي(٣).

وقد كان منهج سيبويه في كتابه يراعي هذه المسألة فيذكر أنه:"يقف إلى تراكيب مخصوصة فيردّها إلى أنماط لغويّة مقرّرة،

---

(١) الموسى، نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠، ص ٨٧.

(٢) غلفان، مصطفى، الإشاريات والمقام التواصلي، حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء: جامعة الحسن الثاني، ١٩٨٥، عدد: ٢، ص ٨٨.

(٣) غلفان، مصطفى، الإشاريات والمقام التواصلي، ص ٨٨.

ويقدر ما يكون عرض لها من الوجهة اللغوية الخالصة من حذف أو غيره، وفق نظرية العامل. ولكنه لا يقف عند ذلك، بل يتسع في تحليل التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب، وحال المتكلم، وموضوع الكلام..وقد هداه هذا الاتساع إلى استكناه البنية الجوانية للتركيب النحوي، ورسم خطوط هادية في تعلم العربية تعلما يضع كل تركيب موضعه، ويعرف لكل مقال مقامه"(١).

ويؤكد تمام حسان هذا التوجه حين يذكر أن من الصعوبة بمكان وضع حد فاصل بين الوظائف الوصفية والوظائف الاجتماعية وهو يقصد بالوظائف الوصفية وصف اللغة من حيث التركيب والدلالة فحسب، في حين قصد بالوظائف الاجتماعية ربط اللغة بالسياق الاجتماعي، وسياق الحال، وهو ما يسميه النقاد في هذه الأيام "التسييق"(٢).

وهم يقصدون بالتسييق ربط الكلام (الملفوظات) بسياقه النصي واللساني السابق واللاحق لأن "اللغة ليست حساباً منطقياً دقيقاً، لكل كلمة معنى محدد، ولكل جملة معنى محدد، بحيث يمكنك الانتقال من جملة إلى ما يلزم عنها من جمل حسب قواعد الاستدلال المنطقي، لكن الكلمة الواحدة تتعدد معانيها بتعدد استخدامنا لها في الحياة اليومية، وتعدد معاني الجملة الواحدة حسب السياق الذي تذكر فيه، ولهذا يصرح (فيرث) Firth بأن المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية، أي وضعها في سياقات مختلفة. وعليه فإن

---

(١) الموسى، نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ٨٨.

(٢) حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٩٤٩، ص٣٣٧.

دراسة المعاني تتطلب على الدوام تحليلا للسياقات والمواقف التي ترد فيها حتى ما كان منها غير لغوي[١].

ويضطلع السياق بدور مزدوج إذ "يحصر مجال التأويلات الممكنة..ويدعم التأويل المقصود" فالكلمة كما يقول (ستيفان أولمان) ليست إلا وحدة تدخل تشكيل المعنى، بينما يتحدد المعنى بالسياق ووجودها لا يتحدد إلا في السياق، فهي ليست شيئا في ذاتها، إنه من الواضح أن تأثير السياق متنوع جدا ويختلف من كلمة إلى أخرى، ومن جملة إلى أخرى، واللساني ينبغي له أن ينتبه دائما إلى ما يسمى بسياق المقام context of situation وهو المقام الذي تدور فيه الملفوظات[٢].

ويبين العلماء في أعمالهم الأدبية المبدأ العام الذي يحدد أهمية السياق ودوره في تأويل الخطاب فيذهبون إلى أن "على محلل الخطاب أن يأخذ بعين الاعتبار السياق الذي يرد فيه جزء من خطاب، إذ هناك بعض الحدود اللغوية التي تتطلب معلومات سياقية أثناء التأويل، ومن هذه الحدود المعينات مثل: هنا، الآن، أنا، أنت، هذا، ذاك. من أجل تأويل هذه العناصر، حين ترد في خطاب ما، ومن الضروري أن نعرف (على الأقل) من هو المتكلم ومن هو المستمع، وزمان ومكان إنتاج الخطاب"[٣].

وسياق الحال عندهم هو جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي، ومن هذه العناصر المكونة للحال الكلامية:

---

(١) إدريس، مقبول، البعد التداولي عند سيبويه، ص ٢٥٤.
(٢) إدريس، مقبول، البعد التداولي عند سيبويه، ص ٢٥٤.
(٣) خطابي، محمد، لسانيات النص، بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩١، ص ٢٩٧.

١- شخصية المتكلم والسامع، وتكوينهما الثقافي وشخصيات من يشهد الكلام غير المتكلم والسامع-إن وجدوا- وبيان ما لذلك من علاقة بالسلوك اللغوي، ودورهم أيقتصر على "الشهود" أم يشاركون من آن لآن بالكلام، والنصوص الكلامية التي تصدر عنهم.

٢- العوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة، والسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف الكلامي كحالة الجو إن كان لها دخل، وكالوضع السياسي، وكمكان الكلام..الخ، وكل ما يطرأ أثناء الكلام ممن يشهد الموقف الكلامي من انفعال أو أي ضرب من ضروب الاستجابة، وكل ما يتعلق بالموقف الكلامي أيا كانت درجة تعلقه.

٣- أثر النص الكلامي في المشتركين، كالاقتناع، أو الألم، أو الإغراء، أو الضحك..الخ.

وهكذا يتضح أن من أهم خصائص سياق الحال إبراز الدور الاجتماعي الذي يقوم به "المتكلم" وسائر المشتركين في الموقف الكلامي(١).

يتبدى مما سبق أن موارد السياق على تمايزها ينتظمها قدر جامع مشترك؛ وذلك أنها تصلح مستأنسا عند تحليل الظاهرة اللسانية تحليلاً مباشراً تفصيلياً وخاصة مستوى التركيب النحوي، إذ إنها جميعا تقدم أدوات إجرائية في وصف الظاهرة النحوية وتفسيرها(٢).

---

(١) السعران، محمود، علم اللغة العام مقدمة للقارئ العربي، مصر: دار المعارف، ١٩٦٢، ص٣١١-٣١٢.

(٢) الموسى، نهاد، الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في ١٤٩.

كما يلاحظ أن هذه العناصر غير اللفظية تحدث أثراً في المشتركين في الحدث الكلامي الأمر الذي يعنى أنها غائية، أي لها وظيفة أو وظائف تسعى إلى تحقيقها، وذلك ينسجم مع المنحى الوظيفي في دراسة اللغة.

فالوظيفيون يجعلون وكدهم أن يظهروا وجوها عريضة من الظواهر اللغوية تحكمها في الحقيقة من حيث المبدأ عوامل غير نحوية وأن ما يتبقى وراء ذلك إذا اقتصر به على التحويلات والشروط الممكن تشكيلها بإحكام قليل الأهمية جداً.

ومن مجمل القول في مسألة السياق يظهر أن الأمر لم يعد متعلقا البتة بفهم اللغة بصفتها موضوعاً مستقلاً عن الممارسة بل لتمييزها وفقاً لتحديدات الاستعمال اللساني[١].

ولم تغب هذه الفكرة وهذا البعد عن اللغويين العرب القدامى، يقول السكاكي[٢]: "لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة".

كما أنه لم يغب عن بال النحاة العرب القدامى ما للسياق وعناصر المقام الأخرى من تأثير في درس الكلام وتشقيقه فهم يقررون[٣]: أن الكلام (ما تحصل به الفائدة، سواء كان لفظاً، أو إشارة أو ما نطق به لسان الحال).

---

(١) الموسى، نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص٨٥.

(٢) السكاكي، مفتاح العلوم، ضبط نعيم زرزور وتعليقه، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٩٨٧، ص١٦٨.

(٣) ابن هشام، شرح شذور الذهب، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، القاهرة: المكتبة التجارية، الطبعة الثامنة، ١٩٦٠، ص٢٨-٢٩.

ومؤداه واضح، فإن تجليات الكلام لديهم أربعة، اثنان منها ينتسبان إلى المحيط الخارجي الذي يكتنف موقف الخطاب، وهما: الإشارة، ووقائع الحال المحسة التي يقع فيها الخطاب.

ولعل تنصيصهم على اعتبار الإشارة عنصرا في حد الكلام جدير بأن يتوقف عنده ويحتفى به.

وإذا كان يبلغ من تأثير عناصر الموقف الخارجي في استعمال اللغة أن سبعين في المائة من درجة تأثير الكلام في مواقف الخطاب مرجعها إلى ما يكون من النظرات المتبادلة عند الحديث، وأن قيمة الدلالة التعبيرية وتأثيرها يتدنيان إلى ثلاثين في المائة حسب إذا اقتصر الأمر على مجرد الكلام المنطوق، إذا كان ذلك كذلك في نتائج الدراسات المتعارفة عند الغربيين على هذا المستوى فإنه كان كذلك في حصيلة التقريرات التي انتهت للأقدمين أو انتهوا إليها في سبر الظاهرة اللسانية بمحض الاختيار وما يتهيأ في إطاره من الأنظار(١). يقول ابن جني: "فلو كان استماع الأذن مغنيا عن مقابلة العين مجزئا عنه لما تكلف القائل ولا كلف صاحبه الإقبال عليه(٢).

إن مظاهر التداخل والتفاعل بين المكونات اللسانية للخطاب ومكونات التخاطب كثيرة ومتعددة إلى حد تجعل المتكلم لا يضطر إلى التعبير لسانيا عن العناصر التي لا يحتويها المقام، فكلما أغنى المقام في التدليل عن تلك المعلومات وجد المتكلم نفسه في غنى عن التعبير عنها لغويا، وهو ما يؤدي إلى الحذف(٣).

---

(١) الموسى، نهاد، الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في ص١٥٠.

(٢) ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى، ١٩٥٢-١٩٥٦، ص ٢٤٧.

(٣) إدريس، مقبول، البعد التداولي عند سيبويه،ص ٢٦٤.

الحذف

ليست اللغة العربية بدعاً من اللغات فالإنجليزية وغيرها من اللغات يقع فيها الحذف، فهي ظاهرة مشتركة، ويعد تشومسكي الحذف عنصراً من عناصر التحويل في نظريته المعروفة.

وهي ظاهرة لغوية شائعة في العربية، وقد أولاها الدارسون عناية فائقة، فميزوا في أبحاثهم بين الحذف الجائز والحذف الواجب، والحذف بدليل والحذف دون دليل.

ومعلوم أن الحذف يجب أن يتم في ظل السياق، مثلما أن الذكر في موضع يسوغ فيه الحذف يكون معتمداً على جزئية في السياق الذي قيلت فيه العبارة. وقد يُعوّل المتحدث على شيء في داخل العبارة. وقد يعول على شيء في خارجها، وهو من الحيثيات الإنشائية المشتركة التي لم يلتفت إليها التحويليون.

ومعلوم أن العبارة ليست انعكاساً مرآوياً لمظاهر في العالم الخارجي، لكن المتحدث قد يترك بعض الأمور معولاً على بعض هذه الوقائع الخارج لغوية، extra Linguistic أو ما يطلق عليه الباحثون اسم المقام أو سياق الحال.

ويذهب بعض من الباحثين إلى أن النحاة العرب لم يولوا الجانب السياقي للحذف عناية كافية؛ ولعل ذلك يقود إلى وقوفهم عند حد الجملة فلم يتجاوزوها، غير أنهم ولجوا حدود الجملة النصية في مواقف كثيرة، وخاصة حينما أخذوا يتحدثون عن النص القرآني، وأحيانا الجملة في التركيب الشعري....الخ.

ويرد على ذلك أن النحاة العرب راعوا هذا الجانب في تحليلهم موضوعات النحو العربي. كما أن إمعان النظر في بعض أمثلة الحذف في اللسان العربي يصل بنا إلى تحديد الأبعاد السياقية لظاهرة الحذف

في العربية، وهو أهم ما يسعى إليه بحثنا هذا. وتتمثل هذه الأبعاد بما يلي: بعد المعرفة المشتركة، والبعد الانفعالي النفسي، والبعد الحسي.

أولا: **بعد المعرفة المشتركة**، أو ما يمكن تسميته بعلم المتكلم والمخاطب. وفيه يعمد المتكلم إلى حذف بعض الكلام، معتمدا على اعتقاده بأن المخاطب يشاركه بقدر من المعرفة تتيح له حذف بعض مكونات العبارة دون أن يحدث هذا الحذف خللا في فهم المخاطب لقصد المتكلم.

فيستند ابن مالك[١] إلى تنوعات حال المتكلم في تحليل قوله تعالى: (يا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُم) النساء: ٧٣. ففريق من النحاة ذهب إلى أن هناك منادى محذوفا بعد (يا) النداء، لكن ابن مالك وَهَّنَ هذا الرأي مستنداً إلى أن القائل قد يكون وحده، فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف. ومنه قول مريم عليها السلام:(يا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا)مريم:٢٣".

ويرى غالبية النحاة أن علم المخاطب أبرز عناصر الموقف الكلامي، وأن علم المتكلم بعلم المخاطب بالمحذوف من مسوغات الحذف، كما أنه يُعَدّ من العناصر المهمة في تقدير المحذوف.

فسيبويه يذكر وفي ذهنه ما يشبه أن يكون توجيهاً سياقيا[٢]: "ولأن المخاطب قد يحتاج إلى علم ما ذكرت لك وقد عرف من تعني بذلك كمعرفتك"، إنها عين المعرفة المشتركة التي هي شرط من شرائط التواصل بين المتكلم والمخاطب ويورد مثالا يتعلق بالحذف

---

(١) ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: فؤاد عبد الباقي، مكتبة دار العروبة، ١٩٥٧، ص٤.

(٢) سيبويه، الكتاب، تحقيق، عبد السلام هارون،ج ٢،ص ٥٥ . وإدريس، مقبول، البعد التداولي عند سيبويه، ص ٢٦٣.

قائلا[١]: "وسألت الخليل عن قوله جل ذكره: "حَتَّى إذا جَاءُوها وفُتِحَتْ أبوابُها" (الزمر: ٧٣) أين جوابها؟ وعن قوله جل وعلا: "ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب" (البقرة: ١٦٥) "وَلَوْ تَرَى إذْ وُقِفُوا على النَّارِ" (الأنعام: ٢٧) فقال: إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر (الجواب) في كلامهم لعلم المخبر به لأي شيء وُضع هذا الكلام". وإن الغالب على المتكلم ألا يذكر في كلامه إلا ما كان يعلم أن المستمع يحتاج إلى معرفته ليتبين الفائدة منه، معتمدا في ذلك على قدرة المستمع على استحضار المحذوف، إما لوضوحه وإما لقربه أو لشهرته، فتكون عناية المتكلم بالكلام على حسب حال المستمع من الإدراك، وعلى قدر مشاركته له في بعض الفوائد والمعلومات، فيضمر ما علمه المخاطب ويظهر ما جهله وغاب عنه.

ويلح الباحثون على أثر علم المخاطب بقول السامع في حذف بعض عناصر العبارة فيذكرون أن المتكلم لا يذكر في كلامه إلا ما كان يعلم أن المستمع يحتاج إلى معرفته ليتبين الفائدة منه مستنداً (في هذا) إلى:

- قدرة المستمع على استحضار المحذوف ومن ثم فعناية المتكلم بالكلام تكون على حسب حال المستمع من الإدراك ومن ثم فالمتكلم يضمر ما يعلمه المخاطب ويظهر ما يجهله[٢].

ويذكر إدريس مقبول كلاما لعبد السلام المسدي عن أهمية علم المخاطب بما يقوله المتحدث وأثره في الحذف من خلال تناوله ما يسميه قانون التناسب العكسي في تداوليات الحذف فيوضح أن هناك

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج١ ،ص١٠٣. وإدريس، مقبول، البعد التداولي عند سيبويه، ص ٢٦٣.

(٢) وإدريس، مقبول، البعد التداولي عند سيبويه، ص ٢٦٥.

تناسباً علمياً بين طاقة التصريح في الكلام وعلم السامع بمضمون الرسالة الدلالية وأن الطاقة الاختزالية تكون ممكنة بقدر ما يكون السامع مستطلعا مضمونها الخبري (مضمون الرسالة الخبري)[١].

ويلحظ الباحثون أن المخاطب يمثل أحد أعمدة الموقف الكلامي، كما أن فائدة هذا المخاطب تصبح معيارا لصحة الكلام.

يقول د. نهاد الموسى ويشبه علم السامع أن يكون مسوغاً ثابتاً للحذف، وهو يجري في كتبهم كالأصل الثابت المتواتر وهم يصرحون به تصريحاً غير ملتبس، ويمتد هذا المسوغ للحذف فهو يسوغ حذف المبتدأ واسم لا النافية للجنس وخبر أن وأخواتها وصلة الموصول والمعطوف والمفعول والمستثنى[٢].

والحقيقة أننا نستطيع أن نميز بين نوعين من المعرفة المشتركة على النحو التالي:

النوع الأول: عام: وهو نوع من المعرفة يشترك فيه غالبية أفراد المجتمع اللغوي، من خلال الخبرة المكتسبة عبر كثرة الاستعمال، ومن ذلك قولهم للمرتحل: راشداً مهدياً ومصاحباً معانا، بإضمار: اذهب، وللقادم: مأجورا مبرورا، أي رجعت[٣] وقولنا للضيف: أهلا وسهلا، بتقدير : قدمت أهلا ووطأت سهلا. ومن ذلك أيضا أن تقول: البر بخمسين، والسمن منوان، فتحذف الكر والدرهم لعلم السامع، فإنهما اللذان يسعر عليهما. وللقادم من سفره: خير مقدم، ولمن

---

(١) وإدريس، مقبول، البعد التداولي عند سيبويه، ص ٢٦٥.
(٢) الموسى، نهاد، الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية،ص ١٥٣.
(٣) الزمخشري، المفصل، تحقيق: بروخ، ص٢٩.

يقرمط في عداته: مواعيد عرقوب، وللغضبان: غضب الخيل على اللجم...وهكذا.

ومما يحذف لعلم المخاطب، بما يقصد له قولهم: لا عليك، إنما يريدون لا بأس عليك. وقولهم: ليس إلا، وليس غير إنما يريدون: ليس إلا ذلك. وإنما تحذف إذا علم المخاطب ما تعني[١].

وأعلن المبرد مسألة مما تقدم تحت عنوان عريض هكذا[٢]: هذا باب ما حذف من المستثنى تخفيفا واجترئ بعلم المخاطب. وذلك قولك: عندي درهم ليس غير، أردت ليس غير ذلك. وسوغ له علم السامع ما قد يبدو لنا غير سائغ. قال "وأما حسن وجه. فإنما جاز حذف الألف واللام لعلم السامع أنك لا تعني إلا وجهه".

يتضح من خلال الأمثلة السابقة أن عملية الحذف التي قام بها المتكلم اعتمدت على المعرفة اللغوية المشتركة التي تجمعه بالمخاطب، وهي معرفة لا تقتضي أن يكون المتخاطبان قد التقيا مسبقا، أو أنهما شهدا موقفا خاصا بهما، اعتمد عليه المتكلم في عملية الحذف، بل هي تراكيب كثر استعمالها في هذا السياق بين العرب على هذا النحو حتى باتت جزءا من ثقافتهم اللغوية العامة.

النوع الثاني: خاص، وفيه تكون المعرفة المشتركة أمرا خاصا بمتكلم ومخاطب معينين، في موقف معين، فإذا استبدلت بالمخاطب آخر لم يشهد الموقف الذي يدور حوله الكلام، وليس له علم بقصته، أدى الحذف إلى تعثر التواصل، وسوء الفهم.

---

(١) المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة: ١٣٨٥-١٣٨٨هـ، الطبعة الثانية،ج٤، ص ١٢٩-١٣٠. الأعراف: ١٥٤.

(٢) المبرد، المقتضب، ج٤،ص١٣٠،وص٤٢٩. الأعراف: ٢٥٤.

يقول المبرد[١]: ولو قلت على كلام متقدم: عبدالله أو منطلق أو صاحبك أو ما أشبه هذا لجاز أن تضمر الابتداء إذا تقدم من ذكره ما يفهمه السامع.

فمن ذلك أن ترى جماعة يتوقعون الهلال، فقال قائل منهم: الهلال والله، أي: هذا الهلال.

وكذلك لو كنت منتظراً رجلاً فقلت: زيد، جاز على ما وصفت لك. ونظير هذا الفعل الذي يضمر- إذا علمت أن السامع مستغن عن ذكره- نحو قولك- إذا رأيت رجلاً قد سدد سهماً فسمعت صوتاً: القرطاس والله، أي: أصاب القرطاس، أو رأيت قوما يتوقعون هلالا، ثم سمعت تكبيراً قلت: الهلال والله، أي رأوا الهلال.

وقرر ابن السراج[٢] أن:" الذي لا يجوز أن يكون خبرا وهو بغير صلة إلا على نحو ما جاء في الشعر مثل قوله:

بعد اللتيا واللتيا والتي

فإن هذا حذف الصلات لعلم المخاطب بالقصة".

وقال قوم في قوله تعالى[٣]: (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ..) الانشقاق: ١ : "الخبر محذوف؛ لعلم المخاطب. كقول القائل عند تشديد الأمر: إذا جاء زيد، أي إذا جاء زيد علمت؛ وكقوله: إن عشت، ويكل ما بعد هذا إلى ما يعلمه المخاطب".

وعرض المبرد[٤] لهذا السنن وعقب على بعض شواهده بقوله: "لم يأت بخبر لعلم المخاطب، ومثل هذا الكلام كثير".

---

(١) المبرد، المقتضب، ج٤، ص ١٢٩-١٣٠.وص ٤٢٩. الأعراف: ١٥٣.
(٢) المبرد، المقتضب، ج٤، ص١٢٩-١٣٠. الأعراف: ١٥٤.
(٣) المبرد، المقتضب، ج٢، ص٧٩.
(٤) المبرد، المقتضب، ج٢، ص٨١.

نلاحظ في هذه الأمثلة أن حذف المتكلم لبعض مكونات الجملة جاء استنادا إلى موقف خاص شهده المتكلم والمخاطب معا، أو أن الكلام متعلق بقصة يعهدها المتخاطبان، وليس جزءا من المعرفة المشتركة لأبناء اللغة.

البعد الثاني: **وهو البعد المعنوي**، كأن يقوم المتكلم بتغيير علامة الإعراب لكلمة كانت في الأصل تابعة لسابقتها، من خلال حذف جزء من الكلام في سبيل تحقيق غرض معنوي، يعين عليه مقام الحديث.

من ذلك ما يكون في باب قطع النعت بداعي التعظيم أو الذم أو الترحم. يقول سيبويه(١):" هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح": ومثل ذلك قول الله عز وجل: ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ (النساء: ١٦٢) فلو كان كله رفعا كان جيدا، فأما (المؤتون) فمحمول على الابتداء، ويعرب سيبويه (المقيمين) المنصوبة على التعظيم والمدح.

وفي الباب نفسه يورد سيبويه قوله سبحانه(٢): ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ﴾ (البقرة: ١٧٧) ولو ابتدأته فرفعته على الابتداء كان جيدا، كما ابتدأت في قوله "والمؤتون الزكاة". وسيبويه يذهب إلى أنها منصوبة على المدح والتعظيم

---

(١) سيبويه، الكتاب،ج٢ ،ص٩٣. وإدريس، مقبول، البعد التداولي عند سيبويه، ص ٢٥٠.

(٢) سيبويه، الكتاب،ج٢ ،ص٦٣-٦٤. وإدريس، مقبول، البعد التداولي عند سيبويه، ص ٢٥١.

كسابقتها، يقول الفارسي: "إذا ذكرت الصفات الكثيرة في معرض المدح والذم، والأحسن أن يخالف بإعرابها ولا تجعل كلها جارية على موصوفها، لأن هذا الموضع من مواضع الاطناب في الوصف والإبلاغ في القول، فإذا خولف بإعراب الأوصاف كان المقصود أكمل؛ لأن الكلام عند الاختلاف يصير كأنه أنواع من الكلام وضروب من البيان، وعند الاتحاد في الإعراب يكون وجها واحدا أو جملة واحدة".

وفي الباب نفسه يقول سيبويه[١]: "وسمعنا بعض العرب يقول (الحمد لله ربَ العالمين) فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية. ويحملها سيبويه المحمل الإعرابي نفسه على التعظيم، وهي قراءة شاذة من جهة الرواية. قرأ بها زيد بن علي وطائفة بالنصب على المدح". كما ذهب إلى ذلك أيضا ابو حيان[٢]فقال: وهي فصيحة لولا خفض الصفات بعدها، وضعفت إذ ذاك على أن الأهوازي حكى في قراءة زيد بن علي أنه قرأ (ربِّ العالمينَ الرحمنِ الرحيمِ) الفاتحة: ٢ بنصب الثلاثة، فلا ضعف إذ ذاك، وإنما يضعف قراءة النصب (رب) وخفض الصفات بعدها، لأنهم نصوا أنه لا إتباع بعد القطع في النعوت. وقدر الزمخشري[٣] في نصبها على المدح قولنا: نحمد الله رب العالمين وانتفاء التقدير وتوجيهه مبني كما هو ظاهر على إدراك المقام التخاطبي.

---

(١) سيبويه، الكتاب،ج٢ ،ص٦٣. وإدريس، مقبول، البعد التداولي عند سيبويه، ص ٢٥١.

(٢) الاندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد أبو الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣، ج١ ص١٣١.

(٣) الزمخشري، الكشاف، تحقيق: عادل أحمد أبو الموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، ج١ ص ١١٣.

ويحدد الشنتمري[١]، وهو أحد النحاة الأندلسيين بعض الشروط الخاصة بالتعظيم في باب قطع النعت فيذكر أن التعظيم يحتاج إلى اجتماع معنيين في المعظم، أحدهما: أن يكون المعنى الذي عظم به مدحا وثناء ورفعة، والآخر: أن يكون المعظم قد عرفه المخاطب وشهر عنده بما عظم به، أو يتكلم المتكلم بصفة ينفرد بها المخبر عنه عند المخاطب، ويعرفه بها، ثم يأتي بعد بصفات يعظمه بها، كقولك: مررت بعبدالله الكريم الفاضل، فتنصب الفاضل على التعظيم، لأنك لما قدمت الكريم، صار كأنه قد عرف وشهر.

ومن المعاني السياقية التي تكون سبباً في قطع النعت ومن ثم نصب الاسم بفعل محذوف، الشتم يقول سيبويه[٢]: "هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظم وما أشبهه" ثم يقول: "وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصباً: (وامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الحطبِ) المسد: ٤. ولم يجعل (الحمالة) خبراً للمرأة ولكن كأنه قال: اذكر حمالة الحطب شتما لها وإن كان فعلا لا يستعمل إظهاره، وهي قراءة عاصم وهي على الذم.

ويستكمل سيبويه[٣] المعاني السياقية لقطع النعت ونصب الاسم بإضمار فعل حين يشير إلى معنى الترحم معتبراً إياه جارياً مجرى الشتم والتعظيم وأن الترحم يكون بالمسكين والبائس ونحوه، ولا يكون بكل صفة، ولا كل اسم، ولكن ترحم بما ترحم به العرب ثم يورد بيتاً شعرياً:

---

(١) الشنتمري، أبو الحجاج، المخترع في إذاعة سرائر النحو، تحقيق: حسن بن محمود هنداوي، دار إشبيليا للنشر والتوزيع، السعودية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص ٥٥.

(٢) سيبويه، الكتاب،ج٢ ،٧٥. وإدريس، مقبول، البعد التداولي عند سيبويه، ص ٢٥١-٢٥٢.

(٣) سيبويه، الكتاب،ج٢ ،ص١٥٢.

فأصبحت بقرقرى كوانسا ∴ فلا تلمه أن ينام البائسا

ويعربه بالنصب على الترحم، ويعني نصب "البائس. قال شارح كتابه أبو سعيد "النصب بإضمار شيء من ألفاظ الرحمة" ثم أضاف مميزاً بين سنن العرب في إنشائها لهذه الأوضاع والمقامات وما يراعى فيها من مقاصد سياقية مذهب الترحم على غير منهاج التعظيم والشتم، وذلك أن الاسم الذي يعظم به والاسم الذي يشتم به قد وجب للمعظم والمشتوم شهرة وعرفاً من قبل التعظيم والشتم، فيذكره المعظم أو الشاتم على جهة الرفع والثناء، أو على جهة الوضع منه والذم، والترحم إنما هو رقة وتحنن يلحق الذاكر على المذكور في حال ذكره إياه رقة وتحنناً.

وحقاً أن سيبويه، كما يظهر من خلال الشواهد السابقة، لا يستند، في تحليله الشواهد الواردة في كتابه، إلى إعراب جاف معزول عن سياقه، بل إن تلك الشواهد وما ورد من تحليل لها يدل دلالة واضحة على أنه كان يستند بالأساس إلى استنباط الدلالة من خلال المقام وفهم المخاطبين واستحضار الشروط السياقية لإنتاج وتأويل الخطاب، وهذا لعمري ما فهمه عنه -شارحه أبو سعيد[1] فقال: "وإنما تنصبه بإضمار أذكر والذي يصيره مدحاً وثناء شتماً أو تقبيحاً قصد المتكلم به إلى ذلك، وربما قصد بقوله فلان فاضل وفلان شجاع إلى الهزء به، وتبين ذلك في لفظ من يحاوره، هذا معروف في عادات كلام الناس"، فانظر معي هذا الحس الدقيق المتقدم فيما يرجح تخريج الكلام على الهزء باستحضار المعطى النفسي (القصد التكلمي)، والمعطى السياقي (لفظ من يحاوره)، والمعطى الموسوعي الثقافي (عادات كلام الناس).

---

(١) إدريس، مقبول، البعد التداولي عند سيبويه، ص ٢٥١-٢٥٢.

البعد الثالث: البعد الحسي: وهو أن يعمد المتكلم إلى حذف شيء من الكلام في مقام معين، مستندا في ذلك إلى حاسة من الحواس كالرؤية والسمع والشم. ويقف من الشواهد الصادقة على ذلك تمثل الحال المشاهدة التي يقع فيها الحدث الكلامي مسوغاً ثابتاً للحذف عندهم، والتعبير بالحال المشاهدة صريح في أعمالهم، واتخاذه دليلا على الحذف خاصة أصل متواتر في كتبهم(١).

ويتحدث سيبويه(٢) في جانب من حديث له في الكتاب عن فلسفة الحذف والاستناد في ذلك إلى سياق الكلام والمقام فيذكر أن رؤية شخص آية على معرفة هذا الشخص، وأنه حين يكون المقام وسياق التخاطب كافيين في الإفادة والتوجيه فلا تكون هناك ضرورة للشرح والتفسير.

وهو يدرك بذلك ما يكون للغة من اندغام بين نظامها الداخلي الخاص ومجالها الخارجي العام، وما يكون بينها وبين سياقها الاجتماعي من علاقة عضوية.

قال في باب عقده في حذف المبتدأ وذكر الخبر: "وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله. كأنك قلت ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله. أو سمعت صوتاً فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت: زيد. أو مَسِسْتَ جسداً أو شممت ريحاً فقلت: زيد، أو المسك، أو ذقت طعاما فقلت: العسل"(٣).

---

(١) الأنباري، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دمشق:١٩٥٧، ص ١٦٣.

(٢) سيبويه، الكتاب،ج٢ ،ص١٣٠. الموسى، نهاد، ونظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص٩٠.

(٣) سيبويه، الكتاب،ج٢ ،ص١٣٠.و الموسى، نهاد، ونظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص٩٠.

وهو يقدر الحذف في ضوء التفسير الداخلي أحياناً، لكنه في أحيان أخرى يفسره في ضوء الموقف الاجتماعي(١).

وحدثنا بعض العرب أن رجلاً من بني أسد قال يوم جبلة واستقبله بعير اعور فتطير منه، فقال: يا بني أسد، أعور وذا ناب! فلم يرد أن يسترشدهم ليخبروه عن عوره وصحته، ولكنه نبههم، كأنه قال: أتستقبلون أعور وذا ناب! فالاستقبال في حال تنبيهه إياهم كان واقعاً، كما كان التلون والتنقل عندك ثابتين في الحال الأول، وأراد أن يثبت لهم الأعور ليحذروه(٢).

ومنه قولهم وإذا رأيت من يتعرض لأمر قلت:" متعرضا لعنن لم يعنه أي: دنا منه متعرضا. ومن حذف المبتدأ قولك وقد رأيت شخصا فقلت: عبد الله وربي. بل اتسعوا في ذلك إلى ما وراء المشاهدة من صور الحس كالسمع والشم "فمن حذف المبتدأ، قولك وقد شممت ريحا: المسك والله"(٣).

ومن حذف الفعل أن "ترى الرامي قد رمى، فتسمع صوتا فتقول: القرطاس والله، أي: أصبت"(٤).

من ذلك قول الأنباري(٥): إن الفعل إنما يضمر إذا كان عليه دليل من مشاهدة حال.

---

(١) سيبويه، الكتاب،ج١ ،ص٣٤٣. والموسى، نهاد، ونظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص٨٩.
(٢) سيبويه، الكتاب،ج١ ،ص٣٤٣.و الموسى، نهاد، ونظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص٩٩.
(٣) الزمخشري، المفصل، ص ١٣ وص١٩ وص٤..
(٤) المبرد، المقتضب، ج٢، ص ٣١٨.
(٥) الأنباري، أسرار العربية، ص ١٦٣.

ومنه قول ابن السراج[١]:" فإذا كان على الكلام دليل من حال مشاهدة جاز حذفه "لو قلت: زيداً، وأنت تريد: كلم زيداً" فأضمرت ولم يتقدم ما يدل على "كلم" ولم يكن إنسان مستعدا للكلام لم يجز وكذلك غيره من جميع الأفعال".

الخلاصة:

ختاما نقول: إن البحث قد ناقش مسألة أثر السياق في البنية النحوية، وبين حقيقة إدراك النحاة المتقدمين لهذا الأثر، من خلال ظاهرة الحذف في العربية، محاولا تحديد الأبعاد السياقية لهذه الظاهرة بما يلي:

البعد الأول: المعرفة اللغوية المشتركة، أو ما يمكن تسميته بعلم المتكلم والمخاطب. وينقسم هذا البعد قسمين:

أ- عام: وتمثلها تراكيب تم الحذف فيها اعتمادا على أن هذه التراكيب باتت جزءا من ثقافة العرب اللغوية.

ب- خاص: وفيه تكون المعرفة المشتركة أمرا خاصا بمتكلم ومخاطب معينين، في موقف معين.

البعد الثاني: البعد المعنوي: ويُعنى به أن يقصد المتحدث تحقيق معان معينة بالحذف، فيُقدم عليه، معتمدا على تلك المعاني ومنها: التعظيم، والترحم، والشتم. وكلها معان سياقية جرى الحذف عند العرب بالاستناد إليها.

---

(١) ابن السراج، أصول النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، النجف الأشرف، ١٩٧٣،ج٢، ص ٢٥٦-٢٥٧.

البعد الثالث: البعد الحسي: ويقصد به تلك الأمور الحسية كالرؤية، والشم، والسمع، وأمور أخرى تعين المتحدث على الحذف، من ذلك ما اتفق النحاة على تسميته بلسان الحال، أو سياق الحال.

وقد تراءى للباحث أن هذه الأبعاد الثلاثة تمثل عناصر مهمة في البحث، وجرى بالدليل الواضح أن المتحدث يعول عليها كثيرا عند الحذف.

المصادر والمراجع

١- ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجـــار، دار الكتـــب المصرية، الطبعة الأولى، ١٩٥٢-١٩٥٦.

٢- ابن السراج، أصول النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، النجـــف الأشرف، ١٩٧٣,

٣- ابن مالك، شواهد التوضـــيح والتصـــحيح لمشـــكلات الجـــامع الصحيح، تحقيق: فؤاد عبد الباقي، مكتبة دار العروبة، ١٩٥٧,

٤- ابن هشام، شرح شذور الذهب، تحقيق: محمـــد محـــي الـــدين عبدالحميد، القاهرة: المكتبة التجارية، الطبعة الثامنة، ١٩٦٠.

٥- إدريس، مقبول، البعد التداولي عند سيبويه، مجلة عالم الفكـــر، ٢٠٠٤ ،مجلد:٣٣ ، عدد١.

٦- الاندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمـــد أبو الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيـــروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.

٧- الأنباري، أسرار العربيـــة، تحقيـــق: محمـــد بهجـــة البيطـــار، دمشق:١٩٥٧.

٨- خطابي، محمد، لسانيات النص، بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩١، ص ٢٩٧.

٩- الزمخشري، الكشاف، تحقيق: عادل أحمد أبو الموجود، وعلـــي محمد معوض، مكتبة العبيكان الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٨.

١٠ - الزمخشري، المفصل، تحقيق: بروخ.

١١- السعران، محمود، علم اللغة العام مقدمة للقارئ العربي، مصر: دار المعارف، ١٩٦٢.

١٢- السكاكي، مفتاح العلوم، ضبط نعيم زرزور وتعليقه، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٩٨٧.

١٣- سيبويه، الكتاب، تحقيق، عبد السلام هارون.

١٤- الشنتمري، أبو الحجاج، المخترع في إذاعة سرائر النحو، تحقيق: حسن بن محمود هنداوي، دار إشبيليا للنشر والتوزيع، السعودية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.

١٥- غلفان، مصطفى، الإشاريات والمقام التواصلي، حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء: جامعة الحسن الثاني، ١٩٨٥، عدد: ٢.

١٦- المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة: ١٣٨٥-١٣٨٨هـ، الطبعة الثانية.

١٧- الموسى، نهاد، الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية، كتاب الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، الجامعة التونسية، ١٩٨٥,

١٨- الموسى، نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠.